

تاريخ القبول: 2024/10/25

تاريخ الإرسال: 2024/03/60

تاريخ النشر: 2024/10/30

أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم (دراسة قياسية لحالة
الجزائر)

Impact of oil price fluctuations on inflation rates
(économetrique study case of Algeria)

د. سي محمد فايزة

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب-الجزائر -

مخبر استراتيجيات تنمية القطاع الفلاحي والسياحي، عين تموشنت، الجزائر

feyza.simohammed@univ-temouchent.edu.dz

الملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو تقدير نموذج قياسي لاختبار اثر تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم في الجزائر بالخصوص جراء الركود الاقتصادي الذي شهدته الدول النفطية خلال جائحة كورونا ، تم اعتماد منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية مع الاخذ بعين الاعتبار التضخم كمتغير تابع وكل من أسعار النفط ومعدلات التبادل التجاري كمتغيرات مستقلة. أكدت النتائج المتحصل عليها وجود علاقة تكامل طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة كما ان المتغيرات المستقلة أثرت بشكل سلبي على المستوى العام للأسعار في الجزائر

الكلمات المفتاحية: التضخم، تقلبات أسعار النفط، ARDL.

تصنيف JEL: F41، F62، G01

Abstract: This study aims to estimate and analyze the impact of oil prices fluctuations on inflation rate in Algeria especially during the coronavirus pandemic. The autoregressive Distributed Lag (ARDL) method is used to estimate the regression model, and the results show a negative impact of the

independent variables (oil prices, terms of trade) on inflation in Algeria, and a long relationship has also been confirmed using the ARDL Bounds Test.

Keywords: inflation, the coronavirus pandemic, oil prices fluctuations. ARDL

JEL classification codes: G01, F62, F41

المؤلف المرسل: سي محمد فايزة، الإيميل:

feyza.simohammed@univ-temouchent.edu.dz

1. مقدمة:

يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية تتمثل في ارتفاع مستوى الأسعار بشكل عام في الاقتصاد. ويمكن أن يكون له تأثيرات سلبية على الاقتصاد مثل تقليل قوة الشراء للعملة المحلية وزيادة تكاليف الإنتاج والاستهلاك في العديد من الاقتصاديات العالمية، ويواجه التضخم تحديات كبيرة باعتباره من أبرز المشاكل الاقتصادية التي تواجهها حيث شهد معدلاته ارتفاعاً معتبراً في السنوات الأخيرة نتيجة تقلبات أسعار النفط بعد جائحة كورونا . كما ساعدت عدة عوامل كالزيادات التي شهدتها الأجور و معدلات النمو المنخفض وأسعار الفائدة المرتفعة إلى ارتفاع نسبة المستوى العام للأسعار الذي انعكس على تدهور القدرة الشرائية للمواطنين، زيادة تكاليف الإنتاج للشركات وانخفاض حجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية منها مما يؤثر سلباً على نمو الاقتصاد

أثرت جائحة كورونا بشكل كبير على الاقتصاد العالمي وزادت من معدلات التضخم في العديد من البلدان فقد تسببت الإجراءات الاحترازية والإغلاقات في تباطؤ النشاط الاقتصادي وتقليص الإنتاج، مما أدى إلى زيادة الأسعار وتضخم العروض. دون أن ننسى الدعم الذي قدمته الحكومات والبنوك المركزية للشركات

التي أغلقت أبوابها ومن الجدير بالذكر أن التضخم يعد تحدياً كبيراً للسياسات الاقتصادية حيث يؤثر سلباً على القدرة الشرائية للمواطنين ويقلل من قيمة العملة.

إشكالية الدراسة: من خلال هذه الدراسة سيتم تحليل أثر تقلبات أسعار النفط والحركة التجارية التي شهدتها أغلب البلدان على التضخم في الجزائر وهذا من خلال دراسة واختبار العلاقات بين متغيرات الدراسة باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي حيث يمكن طرح إشكالية الورقة البحثية على النحو التالي: "ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر؟"

فرضية الدراسة: الركود الاقتصادي الذي شهدته الدول النفطية جراء جائحة كورونا وتراجع الحركة التجارية أدت الى حدوث تسارع في معدلات التضخم المحلي في الاقتصاد الجزائري.

أهمية الدراسة: يعد البحث في الأسباب التي أدت الى خلق ضغوط تضخمية في الاقتصاد الجزائري خلال جائحة كورونا التي كان لها تأثير كبير على الدول النفطية حيث شهدت هذه الأخيرة انخفاض كبير في مستوى صادراتها للنفط والذي يعتبر ركيزة الاقتصاد الجزائري بوجه الخصوص دون أن ننسى الارتفاع في أسعار مختلف المواد الأولية والغذائية وكذا الخدمات الصحية وغيرها.

منهجية الدراسة: سيتم استخدام منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية بهدف تقدير تأثير تقلبات أسعار النفط والحركة التجارية خاصة خلال جائحة كورونا على التضخم في الجزائر.

الإطار المكاني والزمني للدراسة: سيتم استخدام بيانات سنوية خاصة

بالاقتصاد الجزائري وهذا خلال الفترة: 1990 إلى غاية 2022

الادبيات السابقة:

-دراسة (بحيي، 2014) حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على أهمية فهم المحددات الأساسية للتضخم في الاقتصاد الجزائري وتقديم توصيات عملية للسياسات الاقتصادية التي يمكن اتخاذها للحد منه وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهذا بناء نموذج قياسي يعتمد على متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR خلال الفترة 1970-2012، تم التركيز على المتغيرات النقدية والغير نقدية كالكتلة النقدية، معدل الفائدة وسعر الصرف، الناتج الداخلي، كتلة الأجور، الإيرادات، النفقات. وقد توصل الباحث إلى اعتبار كل من كتلة الأجور، الواردات، الناتج الداخلي الخام، الكتلة النقدية والانفاق الحكومي على الترتيب محددات رئيسية للتضخم في الأجل القصير

- دراسة (سورية، 2021-2022): حاول الباحثان من خلال هذه المذكرة توضيح أهمية دراسة العوامل النقدية في الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل تأثير الكتلة النقدية، سعر الصرف، ومعدل الفائدة على معدل التضخم باعتباره احد المشاكل الاقتصادية الرئيسية التي تواجه الاقتصاد خاصة خلال فترة جائحة كورونا وذلك خلال الفترة 1990 - 2021، تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية بين كل من الكتلة النقدية، سعر الصرف والتضخم، حيث يمكن أن يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى زيادة في أسعار السلع المستوردة وبالتالي زيادة في التضخم. من جهة أخرى، لم يظهر تأثير سعر الفائدة على التضخم وفقاً للتحليل النظري، وهذا يعني أن سياسات الفائدة قد لا تكون الوسيلة الأكثر فعالية لمكافحة التضخم في الاقتصاد الجزائري. أما بالنسبة لتأثير جائحة كورونا على أسعار المواد الاستهلاكية، فإن عدم تأثيرها بشكل كبير على معدل التضخم يمكن أن يكون نتيجة لتدابير الحكومة الاقتصادية التي اتخذتها للتصدي لتبعات الجائحة. بشكل عام، يجب على السياسات

النقدية والاقتصادية في الجزائر أن تأخذ بعين الاعتبار تأثير العوامل النقدية على التضخم وتعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال سياسات مناسبة وفعالة.

-دراسة (هبة، 2013): حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على أهمية عوامل مختلفة في تحديد معدلات التضخم في الدولة العربية خلال الفترة 1980-2011، وهذا ببناء نموذج قياسي يتمثل في تقدير نموذج تصحيح الخطأ وتطبيق اختبار Johansen لتحديد مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تجمع بين التضخم والعوامل المفسرة له في الأجلين الطويل والقصير. تشير النتائج إلى أن الكتلة النقدية، التضخم المستورد وتغيرات أسعار الصرف الاسمية الفعالة تلعب دوراً حاسماً في تحديد معدلات التضخم في العديد من الدول العربية خاصة المصدرة للنفط. بينما يساهم الانفاق الحكومي في تخفيض الضغوط التضخمية في تلك الدول المصدرة للنفط بينما يزيد من حدتها بالنسبة للدول المستوردة له في الأجل الطويل.

- دراسة (حسن، 2021) : الهدف من هذه الدراسة هو تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية للتضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2018 بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL ، وقد كشف اختبار Bounds عن وجود علاقة طويلة الأجل بين التضخم ومحدداته، وبناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن للسياسات الاقتصادية الجزائرية أن تركز على تحسين إنتاج الناتج الداخلي الخام، تنظيم الواردات، وتحسين سعر الصرف كوسيلة للحد من التضخم في الاقتصاد. كما يمكن للسياسات النقدية والمالية الاهتمام بمراقبة وتنظيم هذه المتغيرات الاقتصادية للحفاظ على استقرار الأسعار وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في البلاد.

- دراسة (مقاش، 2020): حاول الباحث دراسة وتحليل أثر جائحة كورونا (كوفيد 19) على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر بتسليط الضوء على

أهم الإجراءات والتدابير الوقائية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل احتواء الجائحة ومدى فعاليتها .تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لجائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري ، باعتباره اقتصاد ريعي يعتمد في إيراداته على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة، ي النهاية، يمكن القول أن جائحة كورونا كانت تحديا كبيرا للاقتصاد الجزائري، وتحتاج البلاد إلى اتخاذ إجراءات إضافية لتعزيز التنويع الاقتصادي وتحسين البنية التحتية الاقتصادية لتجاوز تأثيرات الجائحة وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

2. الإطار النظري

سنحاول المرور على كل من تطورات أسعار النفط، معدلات التضخم في الجزائر وتراجع الحركة التجارية

1.2 تطورات أسعار النفط: تأثرت أسعار النفط بشكل كبير بجائحة كورونا، حيث شهدت انخفاضا حادا في الأسعار نتيجة لتراجع الطلب على النفط بسبب تقليل النشاط الاقتصادي والإنتاج الصناعي في العديد من الدول بسبب الإغلاقات والتدابير الاحترازية لمكافحة انتشار الفيروس. لكنها استعادت مستويات أسعارها ما قبل الجائحة بشكل جزئي فقط، وقد تسبب هذا الانخفاض في تخمة في الإمدادات و تأثير سلبي على الاقتصاد العالمي وصناعة النفط والغاز حيث وصل الوضع الطبيعي الجديد لاقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية المصدرة للنفط في وقت مبكر عما هو متوقع. كما أصبحت بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تواجه صدمة سلبية مزدوجة على مستوى العرض و الطلب

الشكل 1: تطورات أسعار النفط

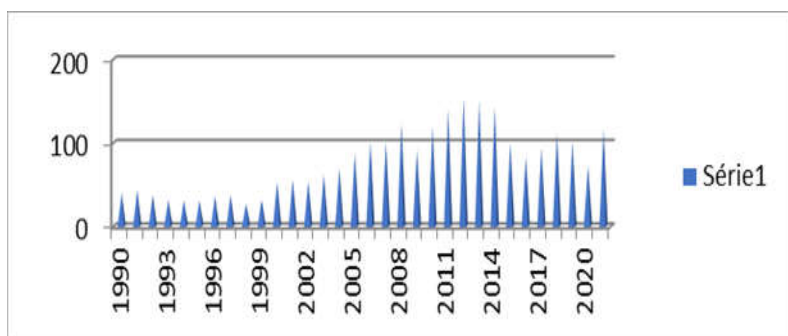


المصدر: احصائيات اسعار النفط، <https://tradingeconomics.com>

إذ يتعين على هذه البلدان - بعد انحسار جائحة كورونا - أن تكون أكثر صرامة في تنفيذ السياسات لتقليل اعتمادها على عائدات النفط" (أمال، 2021) خاصة في أواخر سنة 2019 إلى غاية نهاية سنة 2021 (انظر الشكل)، بما في ذلك إغلاق المدن الأمر الذي أدى إلى توقف النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء العالم مع التركيز المستمر على الاستجابة للطوارئ الصحية وما يرتبط بها من خطر الركود الاقتصادي (نغوين، 2020) ، قد يؤدي انهيار أسعار النفط إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة، مما يؤثر سلباً على الاقتصاد بشكل عام. وبالتالي، يجب على الحكومات والشركات العاملة في قطاع النفط والطاقة اتخاذ إجراءات لتعزيز الاستدامة المالية وتوزيع مصادر الدخل لتقليل تأثير انخفاض أسعار النفط في المستقبل

2.2 تراجع حركة التجارة

الشكل 2: تطورات معدلات التبادل التجاري في الجزائر (1990-2022)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

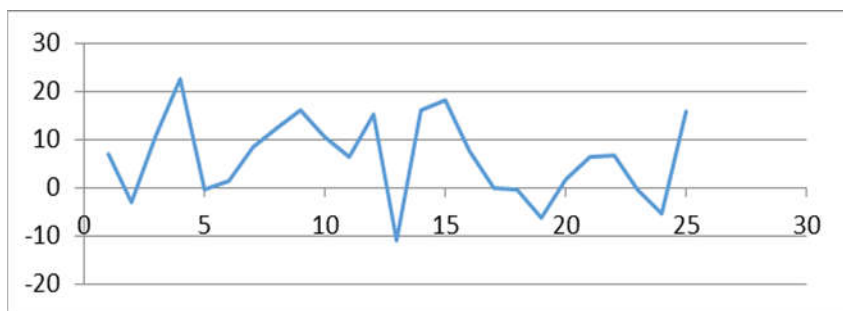
اثرت ازمة كوفيد إلى تراجع وركود مهم في حركة التجارة فمع انتهاء عمليات الإغلاق ونمو الاقتصاد العالمي بأسرع وتيرة حيث لم تستطع المصانع التي كانت متوقفة أن تعمل بالسرعة الكافية لتلبية الطلب وتسببت القواعد الآمنة لكوفيد-19 في نقص العمالة في قطاعات البيع بالتجزئة والنقل والرعاية الصحية وأطلقت طفرة الانتعاش شرارة ارتفاع أسعار الطاقة، كلها عوامل ألقت ظلالها على نظام التجارة العالمي (زرفاوي، 2021) بالرغم من ذلك فإن الأزمة الصحية العالمية قد أظهرت أهمية التجارة الدولية والتعاون الدولي في مواجهة التحديات الاقتصادية. فقد تبنت العديد من الدول سياسات حماية لصناعاتها المحلية وتعزيز الاكتفاء الذاتي، ولكن في الوقت نفسه تبنت أيضًا سياسات لتعزيز التجارة الدولية وتحفيز النمو الاقتصادي.

الجزائر بطبيعة الحال من الدول النفطية التي تأثرت هي الأخرى بكل هذه الصراعات فمع القيود المفروضة على حركة الطيران من وإلى الصين وكذلك الاحتياطات التي يتم اتخاذها تجاه حركة التجارة بشكل عام وبخاصة في ظل التراجع في طلب الصين على النفط من السوق الدولية والذي يؤثر على الصادرات النفطية للدول العربية النفطية (فايزة، 2023) كما شهدت الجزائر عجز في الميزان التجاري (الفرق بين قيمة الصادرات والواردات) الذي ارتفع إلى 10.6 مليارات دولار في

2020، من 6.11 مليارات دولار في 2019، بزيادة 73.48 بالمئة. سجلت التجارة الخارجية تراجعاً نسبياً قدر بـ 25.17% حيث قدر انخفاض الصادرات بـ 17.99% حيث طغت عليها فئة الوقود وزيوت التشحيم بنسبة 90.52%

3.2 تطورات التضخم في الجزائر

الشكل رقم : 03 تطورات التضخم في الجزائر (1990-2022)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

قد تسببت جائحة كورونا في زيادة التضخم في بعض البلدان نتيجة لتأثيرها السلبي على الاقتصاد والإنتاج، زيادة تكاليف الإنتاج والنقل وتقليل العرض والطلب على بعض السلع والخدمات مما يزيد من تكاليف الحياة للمواطنين ويقلل من قدرتهم الشرائية ويجدون صعوبة في تغطية نفقاتهم نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي تزيد من حدة الفقر والمعاناة في البلدان الفقيرة. في بداية التسعينات شرعت الجزائر بتطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل الانتقال إلى الاقتصاد السوق أي التخلي التدريجي عن التدخل في الاقتصاد خاصة فيما يتعلق بدعم الأسعار وفسح المجال للمبادرة الخاصة حيث وصلت معدلات التضخم إلى أعلى مستويات سنة 1992 إذ بلغت 66.31% وانتهجت الحكومة الجزائرية سياسات اقتصادية بتوجيه من المؤسسات الدولية استطاعت أن تكبح جماع الضغوط التضخمية أين

وصل معدل التضخم 73,5 % سنة 1997 و عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من وضعية المالية مريحة مما انعكس إيجابيا على السياسات الاقتصادية الكلية الرشيدة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي، من خلالها حقق الاقتصاد أداء قوي تمكن من تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي وتخلص من عبء المديونية وضبط معدلات التضخم حتى وصل سنة 2002 إلى 42.1%. تم تطوير أداة مناسبة من قبل البنك المركزي منذ سبتمبر 2009، وهي نموذج لتوقع التضخم واستهدافه على المدى القصير وذلك لتحقيق الأهداف الضمنية للسياسة النقدية والرؤية المستقبلية وقد سجل متوسط التضخم السنوي 91.3% سنة 2010، وتراجعت مستويات التضخم خلال الفترة من 2011 إلى 2017 باستثناء عام 2012. وقد أدخل البنك المركزي أداة جديدة للسياسة النقدية في يناير 2013 وهي استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر بمعدل 5.1% لتعزيز أدوات السياسة النقدية لامتناع السيولة وتقليل مستوى التضخم. واستمر تباطؤ معدل التضخم في عام 2014 بنسبة 92.2%، مما يعد مكسباً للدفع نحو الاستقرار النقدي. ويعتبر تطور الأسعار للمستهلكين على أساس سنوي حتى سبتمبر 2018 معدل التضخم السنوي الذي يتم حسابه خلال الـ 12 شهراً الماضية من أكتوبر 2017 إلى سبتمبر 2018 مقارنة بالفترة من أكتوبر 2016 إلى سبتمبر 2017. بالنسبة للتطور الشهري لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك، فقد ارتفع مؤشر شهر سبتمبر 2018 بنسبة 0.3% مقارنة بشهر أغسطس 2018. وفيما يتعلق بالتغير الشهري حسب فئة المنتجات، سجلت أسعار السلع الغذائية ارتفاعاً بنسبة 0.2% في شهر سبتمبر الماضي مقارنة بشهر أغسطس 2018. وسجلت أسعار الاستهلاك ارتفاعاً بنسبة 2.7% خلال الربع الأول من عام 2019. تبين من تقرير وكالة الأنباء الجزائرية أن مستوى الأسعار في الجزائر قد ارتفع بنسبة تقدر بحوالي 1.5% خلال

عام 2021. بينما أشار تقرير الهيئة العربية إلى أن معدل التضخم السنوي في شهر جوان بلغ حوالي 4.5٪، وهو ارتفاع ملحوظ مقارنة بالعام السابق. يعود هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار العديد من السلع والخدمات مثل الأغذية، الملابس، وخدمات النقل والتعليم. ومن الملاحظ أن متوسط معدل التضخم خلال النصف الأول من عام 2021 بلغ حوالي 7.5٪، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. يعود هذا التغير إلى تقلبات أسعار النفط العالمية وتغيرات سعر الصرف، حيث تلعب الدولار واليورو دوراً رئيسياً في تلك التغيرات. بالإضافة إلى تأثير التغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي وبالتالي على أسعار السلع الغذائية في السوق المحلية، وتأثير جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد بشكل عام. وفقاً للصندوق، يعتقد أن النمو الاقتصادي في الجزائر يستفيد من تبني عدد من السياسات الاقتصادية الداعمة. ومن بين هذه السياسات برنامج إنعاش الاقتصاد الوطني والبرنامج الخاص لإعادة التمويل الذي وضعه بنك الجزائر بهدف دعم برنامج إنعاش الاقتصاد الوطني والذي سيستمر حتى النصف الأول من عام 2022. كما يعزى النمو الاقتصادي أيضاً إلى الانفتاح التدريجي على الخارج في مجالات المطارات والموانئ والتقلات، وذلك بعد التطور الملحوظ في مجال احتواء الجائحة خلال عام 2021، في نهاية هذه السنة أفادت تقارير صندوق النقد الدولي بأن اقتصاد الجزائر قد تعافى تدريجياً من تداعيات جائحة كورونا وصدّمت أسواق النفط في عام 2020. وأشارت إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد نما بنسبة 2.3٪ على أساس سنوي في النصف الأول من عام 2021، بعد انكماشه بنسبة 4.9٪ في عام 2020، نتيجة لارتفاع إنتاج الوقود وأسعاره وتخفيف القيود المفروضة بسبب كوفيد-19 (الميسوم، 2022)، خلال النصف الأول من العام الحالي، قامت الحكومة بتطبيق تغييرات جذرية في سياستها الاقتصادية بعد تراجع واضح في العام الماضي. على الرغم من التعافي

الذي يشهده الاقتصاد الجزائري، إلا أن نقاط الضعف السابقة للأزمة لا تزال قائمة والمخاطر التي تهدد التوقعات الاقتصادية ما زالت مرتفعة. في السنوات الأخيرة، بدأت البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم في رفع أسعار الفائدة بشكل حاد لتهئنة الطلب والتحكم في التضخم بهدف الحفاظ على معدل يتراوح بين 2 و 3% باستخدام أدوات السياسة النقدية

3. الدراسة القياسية: لتطبيق الدراسة القياسية وبالاعتماد على الدراسات السابقة تم اعتماد كل من تقلبات أسعار النفط ومعدلات التبادل التجاري كمتغيرات مستقلة والتضخم كمتغير تابع

1.3 الدراسة الإحصائية للمتغيرات: بالاعتماد على عدة دراسات سابقة، يمكن اقتراح النموذج التالي:

$$INF = f(OIL, TOT)$$

$$inf = \alpha_0 + \alpha_1 * OIL_t + \alpha_2 * TOT_t + \varepsilon_t$$

<i>INF</i>	التضخم
<i>OIL</i>	أسعار النفط
<i>TOT</i>	معدلات التبادل التجاري
ε_t	خطأ التقدير العشوائي

2.3 التكامل والاستقرارية: يعتبر اختبار استقرارية السلاسل الزمنية في الدراسات القياسية مهما جدا لتفادي التحليلات المضللة والمزيفة وهناك العديد من الاختبارات التي تكشف عن خواص السلاسل الزمنية أهمها وأوسعها انتشارا اختبار **ADF** حيث تكشف لنا هذه الاختبارات استقراريه السلاسل الزمنية وتحديد رتبة تكاملها. كما يوضح الجدول رقم 01 أن أسعار النفط استقرت عند المستوى عكس معدلات التبادل التجاري والتضخم التي استقرت بعد الفروقات الأولى

الجدول 1: عنوان الجدول

variables	Test ADF	
	level	1st Diff
OIL	5.67***	5.67***
TOT	3.55**	2.50
INF	3.50***	2.55
2.63 /// 2.98 /// 3.728		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج EViews9

3.3 الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية

بما أن السلاسل هي مزيج من متغيرات مستقرة عند المستوى ومتغيرات مستقرة بعد أخذ الفرق الأولى سنعتمد أسلوب الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية.

LAG AUTOREGRESSIVE DISTRIBUTED ARDL ، لتقدير هذا النموذج والذي أسهم في تطوير « PESARAN وآخرون2001» لمعرفة في الأجلين القصير والطويل حيث تتسم هذه الطريقة بعدم التحيز والكفاءة

الجدول رقم 02 : نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: INF		Included observations: 29 after adjustments		
Method: ARDL		Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)		
Date: 10/05/23 Time: 19:05		Model selection method: Akaike info criterion (AIC)		
Sample (adjusted): 1994 2022		Dynamic regressors (4 lags, automatic): OIL TOT		
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 100				
Selected Model: ARDL(4, 2, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF(-1)	0.493973	0.178110	2.773409	0.0117
INF(-2)	-0.210335	0.132033	-1.593053	0.1268
INF(-3)	0.180352	0.107912	1.671291	0.1102
INF(-4)	0.247046	0.112109	2.203636	0.0394
OIL	0.391935	0.162437	2.412844	0.0255
OIL(-1)	-0.638349	0.113368	-5.630778	0.0000
OIL(-2)	0.176495	0.115128	1.533033	0.1409
TOT	0.057037	0.149173	0.382359	0.7062
C	-0.544740	5.184504	-0.105071	0.9174
R-squared	0.804751	Mean dependent var		8.867492

Adjusted R-squared	0.726651	S.D. dependent var	10.48321
S.E. of regression	5.480914	Akaike info criterion	6.489547
Sum squared resid	600.8084	Schwarz criterion	6.913880
Log likelihood	-85.09843	Hannan-Quinn criter.	6.622443
F-statistic	10.30415	Durbin-Watson stat	2.161351
Prob(F-statistic)	0.000013		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج EViews9

4.3 اختبار الحدود: لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج UECM يقدم كل من « PESARAN » وآخرون منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بطريقة اختبار الحدود APPROACH TESTING BOUNDS والذي يعتمد على إحصائية F من خلال اختبار Wald test حيث يتم اختبار:

فرضية العدم: القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أي غياب علاقة توازنية طويلة الأجل

الفرض البديل: وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج. حسب -الجدول -03 تشير نتائج اختبار الحدود إلى أن إحصائية فيشر المحسوبة مساوية إلى 7.01 أكبر من القيم الحرجة العليا عند مستوى معنوية 1% والمقدرة ب 6.36 أي رفض فرضية العدم عند مستوى معنوية 1% وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد وجود التكامل المشترك بين المتغيرات.

الجدول رقم 03: نتائج اختبار التكامل المشترك

ARDL Bounds Test		Sample: 1994 2022	
Included observations: 29		Null Hypothesis: No long-run relationships exist	
Test Statistic	Value		k
F-statistic	7.019261		2
Critical Value Bounds			
Significance	10 Bound		11 Bound
10%	3.17		4.14
5%	3.79		4.85

2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج EViews9

5.3 تقدير نموذج تصحيح الخطأ

علاقة المدى الطويل: نموذج انحدار التكامل المشترك بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع المتمثل حيث معادلة التوازن الأجل الطويل الموضحة في المعادلة التالية كما يلي:

$$Cointeq = INF - (-0.2420 * OIL + 0.1974 * TOT - 1.8851)$$

بقياس العلاقة طويلة الأمد في إطار النموذج ARDL و تتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل كما هو موضح في الجدول 4 وقد تم الاعتماد على فترات التباطؤ وفق معيار Bayesian Schwarz (Criterion) ، يتضح من نتائج الجدول لمعاملات الأجل الطويل في إطار منهجية ARDL أن كل متغيرات تمارس تأثير معنوي في المدى الطويل على التضخم

6.3 ديناميكية المدى القصري والطويل: بعد الحصول على العلاقة طويلة الأجل وفقاً لنموذج التكامل المشترك يتم تقدير النموذج ECM الذي يلتقط ديناميكية المدى القصير (علاقة قصيرة الأجل) بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع)

الجدول رقم 04: نتائج تقدير المعلمات في المدى القصري والطويل

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: INF				
Selected Model: ARDL(4, 2, 0)				
Sample: 1990 2022			Included observations: 29	
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF)	-0.217063	0.185563	-1.169755	0.2559
D(INF)	-0.427398	0.131353	-3.253813	0.0040
D(INF)	-0.247046	0.112109	-2.203636	0.0394
D(OIL)	0.391935	0.162437	2.412844	0.0255
D(OIL(-1))	-0.176495	0.115128	-1.533033	0.1409
D(TOT)	0.057037	0.149173	0.382359	0.7062

CointEq(-1)	-0.288964	0.187695	-1.539540	0.1393
Cointeq = INF - (-0.2420*OIL + 0.1974*TOT -1.8851)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OIL	-0.241963	0.755608	-0.320223	0.7521
TOT	0.197386	0.586688	0.336441	0.7400
C	-1.885148	18.93466	-0.099561	0.9217

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج EViews9

7.3 نتائج الاختبارات التشخيصية : للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل

وخلوه من المشاكل القياسية تم إجراء الاختبارات التشخيصية (Tests Diagnostic)

وفقا لاختبار (Statistic Lagrange Multiplier) (التي توضحها النتائج:

اختبار الارتباط - Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: يبين

الجدول 05 أن قيمة إحصائية F بلغت 0.97 عند مستوى دلالة 0.05 مما يجعلنا

نقبل فرضية عدم القائمة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة

الانحدار.

الجدول رقم 05: نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.418568	Prob. F(2,18)	0.9679
Obs*R-squared	3.948573	Prob. Chi-Square(2)	0.9389

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج EViews9

اختبار Ramsey RESET: الخاص بالتعرف على مدى ملائمة تحديد أو تصميم

النموذج من حيث نوع الشكل الدالي لهذا النموذج -الجدول 06-يبين أن النموذج

لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي وبذلك فإن هذا النموذج صحيح و

ذلك بدلالة إحصائية 0.7856 من أجل فرضية عدم (لا تعاني الدالة من مشكلة

عدم التحديد)

الجدول رقم 06: نتائج اختبار Ramsey RESET

Ramsey RESET Test Equation: UNTITLED

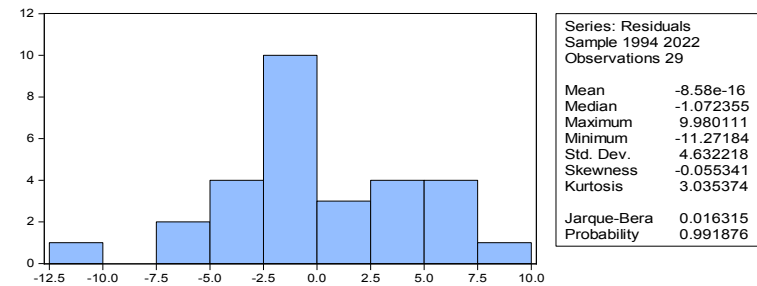
Specification: INF INF(-1) INF(-2) INF(-3) INF(-4) OIL OIL(-1) OIL(-2) TOT C

Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.413331	19	0.7856
F-statistic	0.388170	(1, 19)	0.7856
F-test summary:			
	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	88.63717	1	88.63717
Restricted SSR	600.8084	20	30.04042
Unrestricted SSR	512.1713	19	26.95638

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج EViews9

اختبار Normality لـ Jarque-Bera: بخصوص التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار -الشكل رقم -04 تظهر أنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة إن بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا حيث بلغت قيمة الاحتمالية 0.645 ولهذا نجد أن النموذج لا يعاني من مشكلة التوزيع غير الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار.

الشكل 04: اختبار لـ Jarque-Bera



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج EViews9

اختبار فرضية عدم تباين حد الخطأ: باستخدام ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي - الجدول 07-توضح إمكانية قبول فرضية العدم القائمة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر

الجدول رقم 07: نتائج اختبار Test RESET Ramsey

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	3.69E-06	Prob. F(1,26)	0.9985

Obs*R-squared	3.97E-06	Prob. Chi-Square(1)	0.9984
---------------	----------	---------------------	--------

نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر: لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغييرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعادة

cusum وكذا المجموع التراكمي البواقي المعادة (cusum of squares)

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج

الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من

(CUSUM وCUSUM of Squares) داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% وعلى ضوء

معظم هذه الدراسات قمنا بتطبيق اختبارات (CUSUM وCUSUM of Squares) التي

اقترحتها كل من Brown Dublin و Evans

يتضح من خلال الشكل 05 أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر

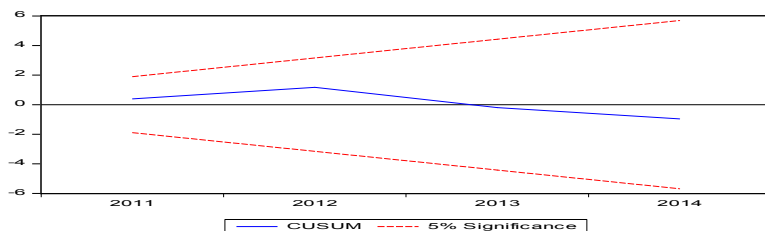
هيكلياً عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام

في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل حيث وقع الشكل

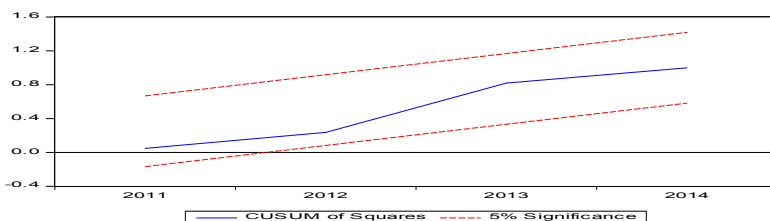
البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة

الشكل رقم 05: نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي

المجموع التراكمي لبواقي المتابعة. CUSUM.



المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة CUSUMSQ



4. خاتمة:

من خلال الورقة البحثية تم تسليط الضوء على ارتفاع الاسعار بسبب تقلبات أسعار النفط خاصة في الفترة الأخيرة إثر جائحة كورونا التي سببت عدة عراقيل منها تذبذب في التجارة الخارجية من خلال نموذج قياسي

أهم النتائج المتوصل إليها في الدراسة: على ضوء ما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

- وجود علاقة تكامل طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة كما أن كل من التقلبات التي شهدتها اسعار النفط والحركة التجارية أثرت بشكل سلبي على المستوى العام للأسعار في الدول النفطية بشكل عام والجزائر بشكل خاص فقد وصلت آثارها السلبية لتمس جميع القطاعات الاقتصادية منها

- صحة فرضيات الدراسة والمتعلقة بوجود علاقة احصائية معنوية وطويلة المدى بين تسارع معدلات التضخم المحلي في الاقتصاد الجزائري وكل من الركود الاقتصادي الذي شهدته الدول النفطية جراء جائحة كورونا وتراجع الحركة التجارية.

التوصيات

- الاعتماد على تنويع الاقتصاد لتقليل الضغط على النفط باعتباره المورد الوحيد.
- تعزيز دعم الشباب للقطاع الخاص من خلال الشركات الناشئة
- اعتماد الحكومات والبنوك المركزية على سياسات مالية ونقدية مناسبة مثل رفع أسعار الفائدة، تقليص الإنفاق الحكومي، زيادة الضرائب وتنظيم الأسواق بهدف

تحقيق استقرار الأسعار، الحد من التضخم وتعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي بشكل عام.

- من المهم أن نتعلم من هذه الأزمة ونعمل على تعزيز الاستدامة والمرونة في نظام التجارة العالمي، بما في ذلك تعزيز التجارة الرقمية والتحول إلى اقتصاد أخضر كما يجب علينا أيضاً تعزيز التعاون الدولي وتقديم الدعم للدول النامية لمواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجهها.

5.المراجع

- الميسوم ش. ز. تأثير فيروس كورونا (كوفيد 19) على التضخم في الجزائر. دراسات اقتصادية (2022) المجلد 16 العدد 03
- أمال د. ح. دراسة تحليلية لانعكاسات جائحة كورونا على أسعار النفط العالمية. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة (2021). 249 - 264 ,
- جواهره صليحة، شيشوي حسني. محدّدات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980 - 2018) مجلة إضافات إقتصادية، (2021) المجلد 5 العدد 1
- زرفاوي ر. ي. تأثيرات جائحة كوفيد 19 على التجارة الدولية. مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية. (06, 2021)
- سورية ب. ه. دراسة المحددات النقدية للتضخم في الجزائر بالتركيز على فترة جائحة كورونا. جامعة تبسة (2021-2022) .
- فايزة ل. ل. تأثير جائحة كورونا على التجارة الخارجية مع الإشارة إلى حالة الجزائر 2021- 2019 مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة (2023) , المجلد 01 العدد 06
- مقعاش و. ش. انعكاسات جائحة كورونا على أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، دراسة اقتصادية تحليلية مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال (2020) , المجلد 1 العدد 5
- نغوين ر. أ. (14 04, 2020). البنك الدولي - الصفحة الرسمية يوم 2023,10,02
- التعامل مع صدمة مزدوجة: جائحة فيروس كورونا وانهايار أسعار النفط :
- <https://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/brief/coping-with-a-dual-shock-coronavirus-covid-19-and-oil-prices>
- هبة ع. ا. (2013). ديناميكية التضخم في الدول العربية. (1980-2011)